



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم علوم القرآن

اثر سلوكيات نظام البعث في المجتمع وتسلطه على الدولة

جرائم حزب البعث

م.م عروبة عبدالله حسين

لجأ حزب البعث إلى سلوكيات قمعية كان لها الأثر السلبي في المجتمع العراقي وعليه قد تركت آثارها في نواحي الحياة جميعها. وكانت تلك السلوكيات تُرتكب تارة بشكل موجه، وممنهج، ومخطط له، وتارة أخرى بتفويض وتخويل من الجهات الحاكمة إلى أجهزتها القمعية التي تعمل على تنفيذها. وهناك العديد من الشواهد، والأحداث لتلك السلوكيات التي تعاني منها أفراد الشعب العراقي سنستعرض أظهرها في هذا المبحث بمحاوره :

المحور الأول: الاعتقالات العشوائية، وتعذيب السجناء، والإعدامات

منذ أن تولى حزب البعث السلطة في العراق بدأ بارتكاب الجرائم تلو الجرائم من أجل ترسيخ سلطته، وتصفية معارضيه بأي شكل من الأشكال حيث كان يشتبه بهم من أنهم يمثلون معارضة سياسية لسلطة البعث؛ فقد كان الهدف الأول عدم معارضة حكم البعث، بل إن هيمنة الحزب الواحد بلا منافس هو أحد مقومات سياسة الحزب؛ فلا توجد انتخابات نزيهة بل انتخابات صورية للمجلس الوطني. وأما انتخابات رئيس الجمهورية فلا وجود لها؛ لذا عمد حزب البعث إلى ترسيخ سلطته بقمع الأحزاب جميعها، وإبعادها عن الساحة السياسية بالقوة والاعتقالات الممنهجة، ومطاردة قيادات الأحزاب السياسية داخل العراق وخارجه، وتأليف فرق للاغتيالات تطارد كل من يختلف مع البعث في الرأي أو المعتقد .

وقد تمكن حزب البعث من ترسيخ سلطته باستعمال العنف المفرط، وسياسة القصاص والبياد إذ طالت هذه الجرائم أغلب شرائح الشعب العراقي لكل من يختلف معه، أو ينتقد سياسته؛ فكانت ترتكب الجرائم بأبشع الأساليب. ومن أجل تعرف الجرائم التي ارتكبتها النظام البعثي سنعرض لتقسيمها على الأفرع الآتية :

الفرع الأول: الاعتقال التعسفي للمشتبه بهم، وتعذيب السجناء

يُعد الاعتقال على الشبهة أحد أدوات الرعب التي مارسها حزب البعث (فقد شمل اعتقال

العراقيين، والأجانب على حد سواء .

أ- اعتقال العراقيين

مُنحت أجهزة الشرطة والأمن العامة صلاحية الاعتقال، والاحتجاز، واتخاذ الإجراءات التعسفية تجاه الأفراد بحسب رغبة تلك الأجهزة، ومن دون أمر قضائي، أو تهمة موجهة ضد الأشخاص مددًا زمنية غري محددة. ويتم الاعتقال بما تختاره تلك الأجهزة من طرق، ويقومون بذلك بما أوتوا من رعب إذ يتم نقل المشتبه بهم من السياسيين والمدنيين شا من دون إخطار عوائلهم، أو أصدقائهم، ثم يُساقون إلى مكاتب الأمن، والسجون لتحديد مكانهم. وبعضهم يُعتقل أمام أفراد أشتهم، أو أصدقائه من دون ذكر أي شيء عن وجهتهم، أو سبب اعتقالهم .

لقد اعتقلت أجهزة الأمن، والشرطة أعدادا كبيرة من العراقيين بطريقة تعسفية. وكان يُفرج عن بعضهم في غضون أيام، أو أشهر قليلة ليتم اعتقاله مرة أخرى في وقت لاحق. وبعضهم كان يخضع لمحاكمة صورية، والأغلب يُغيب، أو يُخف، أو يقتل في السجون، وأماكن الاحتجاز بلا محاكمة. ولا أحد يعرف عدد المعتقلين السياسيين في العراق آنذاك إلا أن التقديرات توصلهم إلى عشرات الآلاف. ويعد الاعتقال التعسفي أداة قوية لقمع المعارضة السياسية، وإن طرق الباب من رجال الأمن كان متوقعًا في أي لحظة. وتعد أداة قوية لثارة الرعب في نفوس معظم الناس .

وعلى الرغم من تشخيص الكثيري من الجرائم التي ارتكبها عناصر حزب البعث (بحق أبناء الشعب العراقي في مختلف فئاته للمدة من 1968/7/17 إلى 2003/4/9) على صُعد متعددة ؛ فإن الكثيري يقع في جرائم تجاوز القوانين العراقية النافذة كقانون العقوبات العراقي بالرقم

(111 / مئة وأحد ع^١ سر) لسنة 1969 المعدل ، وغيره يف ضوء إصدار قرارات يف
(مجلس قيادة الثورة البائد) بحسب اجتهادات أعضائه من دون مراعاة للجانب الإنساني أو الوطني
، وممارسة جرائم الاعتقالات العشوائية بحق المواطنري بمجرد الاشتباه بهم إذ إتح ذ (حزب
البعث) نهجًا قاسيا يف تعريض المعتقلري الأبرياء والسجناء إلى التعذيب الجسدي ، والنفيس
لان ياع الاع يافات منهم بالقوة ، وإثبات التهم عليهم لغلق القضايا العالقة والمفتوحة ، وإلصاقها
بهم من جهة ، ولرضاء المسؤولري يف (حزب البعث ، ومجلس قيادة الثورة) من جهة أخرى .
ولا يفوتنا هنا أن نعريض إصدار أحكام العدم بحق الأفراد من دون العودة إلى الأساليب
التحقيقية المهنية الرصينة؛ فهذه عقوبة ان ياع الحياة، وتمثل أخطر عقوبة بحق المتهمري .
وعند مراجعة دستور العراق المؤقت لسنة 1970 نجد أن النصوص الدستورية صورية
بامتياز، ولا يعتدبها؛ فالمادة 22 / (على سبيل المثال تنص على أن ((كرامة الإنسان مصونة،
وتحرّم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي أو النفيس)) يف حري أن سلطة البعث لا
تع يف بأي نص قانوني، أو دستوري بحسب ما شهدناه واطلعنا عليه من جرائم .
أما البند ب) (من المادة نفسها فينص على أنه ((لا يجوز القبض على أحد، أو توقيفه، أو
حبسه، أو تفتيشه إلا وفق أحكام القانون)) . وهذا ما لم تشهد حقه البعث .
وأما بخصوص اعتقال الأشخاص من المنازل فقد بات واضحًا أن الأجهزة الأمنية كانت تعمل
خلافًا للدستور بكل وضوح إذ إن البند أ) (من المادة 22) ينص على أن ((للمنازل حرمة لا يجوز
دخولها، أو تفتيشها إلا وفق الأصول المحددة بالقانون)). إلا أن العراقيري جميعهم كانوا يعلمون
بأن السلطات يف حينها كانت تعتقل من تشاء بغري رقابة قضائية .

ب- اعتقال الأجانب داخل العراق

كانت الأجهزة الأمنية العراقية تعتقل بعض الأجانب على الشبهة كما تعتقل العراقيين. وقد أجرت منظمة مراقبة الشرق الأوسط (Middle East Watch) مقابلة مع مسؤول دبلوماسي أمريكي اسمه (روبرت سبرلينغ) وهو في الخمسين من العمر - بحسب ما أوردته منظمة العفو الدولية - قد تعرض للاعتقال في العراق بعد أن كان على وشك الصعود على متن رحلة متجهة إلى باريس ليلة (1983/6/29) مع زوجته البلجيكية وأطفاله لكنه اختفى من دون علم عائلته ، وتم تحويل مساره إلى أسفل منحدر حيث ينتظره رجال الأمن ، وطلبت زوجته مساعدة الممثل الدبلوماسي الأمريكي في بغداد ، وبعد أكثري من أسبوع أعيدت السلطات العراقية باحتجاز (سبرلينغ) ، ولم توضح سبب اعتقاله بعد أن أمضى (119 / مئة وتسعة عشر) يوماً في سجون الأمن العامة في بغداد من دون توجيه تهمة له. ويروي هو أن معاملته على أيدي سجناء العراقيين كانت (لا يسيء) مقارنة بمعاملة السجناء للمعتقلين العراقيين والعرب الذين التفت بهم. وعندما أفرج عنه في (1983/10/18) (أخي) (سبرلينغ) المسؤول الأمريكي بأنّه اختطف وعُصبت عيناه ، واقتيد إلى ما أفاد أنه المقر الرئيس لجهاز الأمن في (بغداد) ، وهناك تم استجوابه وتعذيبه مراراً ، وأنه كان يسمع صرخات السجناء الآخرين وأصواتهم في أثناء استجوابهم تحت التعذيب ، وأنه كان يتم الضغط عليه للاعتراف بالتجسس ، ثم طُلب إليه أن يُدلى بمعلومات عن بعض الأفراد الأجانب. يقول (سبرلينغ) : ((لقد تلقيت ضربات بهراوات مطاطية على أخصص قدمي ، وضُعت بالصدمات الكهربائية في يدي وقد يم ومنطقة الكلى والأعضاء التناسلية ، وتلقيت ضربات بالساعد على رأسي ، وضربات في الأذن ي بكعب الحذاء ، وصفعات عنيفة على الأذن ي بوسائد تشبه قفازات الملاكمة. وقيل لي: إنه تم القبض على زوجي وأطفالنا ، وأنهم سيتعرضون لسوء المعاملة ما لم أتعاون معهم، وقد

تعرضت لنقص في الطعام، وتم إطعام مواد غذائية فاسدة، ومملحة بشده لِحداث الغثيان والعطش)). .

ويمثل عدم إخبار السلطات العراقية قسم رعاية مصالح الولايات المتحدة في بغداد) باعتقال (سبريلنغ) إنتهاكا واضحا للمادة (36) من اتفاقية (فيينا) للعلاقات القنصلية المؤرخة في (1963/4/24) التي يحد العراق، والولايات المتحدة طرفي فيها .

الفرع الثاني: إعدام العسكري والمدني

اعتمد (حزب البعث) في إصدار أحكام الإعدام بحق العراقيين من دون العودة إلى الأساليب التحقيقية المهنية الرصينة على الرغم من أنها عقوبة تصدر حق الحياة، وتمثل أخطر عقوبة بحق المتهمين، ولا سيما إذا كانت التهمة الموجهة للشخص تهمة سياسية. وكانت هناك تقارير منتظمة عن إعدام ضباط عراقيين بزعم تأمرهم ضد النظام على الرغم من أنه كان من المستحيل تحديد صحة هذه الاتهامات إلا أن النظام العراقي قد أشاع فرية الاتهام بالتخطيط لِنقلاب على كل من يُعارضه؛ لتطهري المعارضين له في الجيش والحزب . وقد وثقنا ذلك بحسب قرارات الإعدام السياسية الآتية التي تصدر بموجب أحكام الإعدام مما حصلنا عليه من عملية الحِصاء الدقيقة التي أجريناها عن قرارات الإعدام السياسية الظالمة؛